جهود التنمية الصناعية في الدول العربية السعودية والمغرب نموذجًا

د.أماني فوزي الجندي
أستاذ الاقتصاد المساعد بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائي

تُعد الصناعة قاطرة النمو بالنسبة لأي دولة؛ حيث ينطوي الإنتاج على خلق المنفعة أو زيادتها، وتتعاظم المنفعة الفردية والمجتمعية مع اكتمال وتتابع مراحل الإنتاج المختلفة، ويتجلى ذلك بصورة كبيرة في النشاط الصناعي من بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فيُعد القطاع الصناعي محركًا أساسيًا للنمو في اقتصادات الدول المتقدمة منذ الثورة الصناعية الأولى عام ١٧٦٥م؛ إذ شكلت القيمة المضافة لنشاط الصناعة في عام ٢٠١٧م حوالي ١٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي .وساهمت الصناعة عبر العقود الماضية في توفير فرص عمل كثيرة لمختلف شرائح المجتمع، حيث تحول الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي إلى اقتصاد مبني على الصناعة والتقدم التكنولوجي. وفي العقد الماضي، تراجعت مساهمة الصناعة في الاقتصاد العالمي، وقد يعزى ذلك إلى التحول إلى قطاع الخدمات الذي يشهد نموًا متسارعًا [١] .

وبعبارةٍ أخرى تعتبر التنمية الصناعية بالدول العربية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دورًا مهمًا في الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصادات الأخري باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية ، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد علي تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية من تجاري ومدفوعات وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدلات البطالة وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة.

هذا ويتميز القطاع الصناعي بتنوعه من حيث القاعدة الإنتاجية، ويضم صناعات متنوعة من حيث طبيعة السلع المنتجة، وعناصر الإنتاج المستخدمة،

ومـدى اعتمادهـا عـلى الطاقـة والكثافـة العماليـة، والمسـتوى التكنولوجـي، وغـير ذلـك. ولا شـك في أن مخرجـات التنميـة الصناعيـة سـوف تسـهم في إعـادة هيكلـة الاقتصـاد بمـا يخلـق قاعـدة إنتاجيـة متنوعـة تحقـق تنميـة اقتصاديـة مسـتدامة.

أولًا: سياسات التوطن الصناعي في الدول العربية:

يشـير مصطلـح توطـن صناعـة مـا، أو المنشـآت الصناعيـة والتجاريـة الداخلـة في هـذه الصناعـات، إلى الحيـز أو الموقـع أو المـكان الجغـرافي لهـذه الصناعـة أو هـذه المنشـآت التـي تمـارس فيـه نشـاطها بهـدف تحقيـق أقـصى معـدلات الربـح. ولقـد أدى التفـاوت الواضـح في الخصائـص الاقتصاديـة والطبيعيـة بـين مختلـف البلـدان العربيـة إلى تفـاوت واختـلاف الأنشـطة الاقتصاديـة ودرجـة تقدمهـا أو تأخرهـا الاقتصـادي والاجتماعـي، وبالتـالي زيـادة الفـوارق لمـا تمارسـه هـذه الخصائـص الاقتصاديـة والطبيعيـة مـن تأثـير كبـير عـلى هـذه الأنشـطة الاقتصاديـة والحضاريـة وبالتـالي كفايتهـا الإنتاجيـة. كذلـك تشـير سياسـات التوطـن الصناعـي إلى مجموعـة الإجـراءات والتدابـير التـي تتخذهـا السـلطات للتأثـير في ممارسـة القـرارات الخاصـة بالتوزيـع المـكاني للأنشـطة الصناعيـة، بـدلاً مـن تـرك ذلـك لقـوى السـوق وذلـك مـن أجـل تحقيـق توزيـع إقليمـي متـوازن في الدخـول والأنشـطة الاقتصاديـة بهـدف تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، وكذلـك مـن أجـل تسريـع عمليـة التصنيـع وتطويـر الهيـاكل الاقتصاديـة والاجتماعيـة [٢].

وقـد أثبتـت المناطـق الصناعيـة نجاحهـا في العديـد مـن الـدول العربيـة كمـكان مفضل لتوطـين صناعـات معينـة، ومسـاهمتها في تحقيـق التنميـة الإقليميـة المسـتدامة. بالإضافـة إلى دورهـا في جـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة ونقـل وتوطـين التقنيـات الحديثـة، وتعزيـز قـدرة المنتجـات الوطنيـة عـلى المنافسـة في الأسـواق العالميـة والالتـزام بالمتطلبـات البيئيـة، مـن خـلال الإدمـاج الفعـلي للبُعـد البيئـي في الاسـتراتيجيات الصناعيـة المرتكـزة عـلى تغيـير أسـاليب وتقنيـات الإنتـاج، والاعتـماد عـلى تجـارب رائـدة في إرسـاء منظومـة الإدارة البيئيـة في المناطـق الصناعيـة [٣].

ويمكـن أن تسـهم سياسـات التوطـن الصناعـي والتنميـة الصناعيـة في تحقيـق العديـد مـن المنافـع الاقتصاديـة والاجتماعيـة في الـدول العربيـة، وذلـك مـن خـلال:

- توفيـر العديد من فرص العمل.

- تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي من مشروعات البنية الأساسية، كالمدارس والجامعات والمستشفيات، لخدمة العاملين بتلك المصانع وعائلاتهم.
- المساهمة في إضافة مشروعات جديدة للبنية الأساسية المادية والخدمات الإنتاجية لخدمة المجتمع المدني والصناعي.
- المساهمة في تغيير نسق التوزيع المكاني للسكان على مجمل مساحة الدولة.
- مشاركة كافة فئات المجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي الاستفادة من عوائدها المادية وغير المادية.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات التي تساهم المناطق الصناعية في إنتاجها محليًا بدلًا من استيرادها من الخارج.
- تعظيم القيمة المضافة لكافة المنتجات السلعية والخدمية المحلية مع تتابع العمليات التصنيعية والإنتاجية.
- تحقيق وفرة في حصيلة النقد الأجنبي على المستوى القومي، سواء في جانب المدفوعات من خلال تقليل الواردات أو في جانب الإيرادات من خلال زيادة حصيلة الصادرات في حالة تصدير سلع تلك المناطق الصناعية للدول الأخرى[٤].

وفيما يتعلق بسياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي، فإن الدول العربية تعتمد، بشكلٍ أو بآخر التخطيط أسلوباً لتعبئة واستخدام الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن استراتيجيات عامة للتصنيع ، وتختلف درجة الشمول والإلتزام في التخطيط في البلدان العربية- من بلد الى آخر- تبعاً لاختلاف نظمهما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن تحقيق تنمية شاملة وفعالة تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أقطار الوطن العربي لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي، وبالتالي لابد أن يكون هناك قدر من التخطيط ، خاصةً وأن التخطيط قد أصبح السمة الأساسية للتنمية الصناعية [٥] .

وبالنسبة للنمط السائد للتوطن الصناعي في الدول العربية، ففي معظم تلك الدول تتركز الصناعات في عدد قليل من الأماكن وهي في الغالب المناطق الحضرية،

أو حـول المـدن الرئيسـية الكـبرى. فقـد سـعت المشروعـات الفرديـة في هـذه الـدول وراء تحقيـق أقـصى الأربـاح فتركـزت الصناعـات في هـذه الـدول بالمـدن الكـبرى والمراكـز الحضريـة؛ وذلـك نتيجـة لتأثـير بعـض العوامـل منهـا مـا يـلي:

- القرب من مراكز الاستهلاك.
- القرب من منافذ التصدير والاستيراد.
- توفر العمالة الماهرة.
- توفر الوقود والطاقة.

ومـن الواضـح أن هـذه المزايـا تتوفـر في الغالـب بالمـدن الكـبرى والمراكـز الحضريـة. هـذا إلى جانـب قيـام نشـاط صناعـي في مواقـع معينـة مـع مـا يسـتتبعه مـن توفـر الهيـاكل الأساسـية، فـإن المزيـد مـن الصناعـات سـوف تندفـع نحـو هـذه المواقـع بهـدف الاسـتفادة مـن الوفـورات الخارجيـة، الناجمـة عـن التركـز الصناعـي والتجمـع الاجتماعـي.

وعـلى العكـس مـن ذلـك تمامـاً فـيرى بعـض الخـبراء في هـذا المجـال أيضًـا أن الصناعـات النائيـة والمنعزلـة يتعـين عليهـا أن توفـر لنفسـها الخدمـات والتسـهيلات الأساسـية اللازمـة ولا يتوقـف الأمـر عنـد حـد توفـير المـواد الخـام والميـاه والوقـود والطاقـة والاحتفـاظ بمخـزون كبـير مـن قطـع الغيـار بـل يتجـاوزه الى ضرورة بنـاء الطـرق ووسـائل النقـل والاتصـال والمـدارس ومراكـز التدريـب والمسـاكن، مـما قـد يجعـل الانتشـار الصناعـي في الأقطـار الناميـة غـير اقتصـادي، الا انـه مـن ناحيـة اخـرى فقـد يـؤدى هـذا النمـط مـن التوطـن الصناعـي الى ظهـور تفـاوت في الدخـول، ومسـتويات المعيشـة والثقافـة بـين السـكان وخاصـة بـين سـكان الحـضر والريـف ، بالإضافـة الى ظهـور الكثـير مـن المشـكلات والتحديـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، مثـل اسـتنزف المـوارد المتاحـة وتلـوث البيئـة فضـلاً عـن مشـكلات الإسـكان والنقـل ووسـائل الاتصـال، و ليـس اقلهـا خطـورة تدفـق ونـزوح سـكان الريـف إلى المـدن. ولهـذا فقـد اصبـح مـن المرغـوب فيـه اتخـاذ كافـة التدابـير لتقليـل الاتجـاه نحـو المركـز الصناعـي ، والتوجـه نحـو الانتشـار الصناعـي، وتحقيـق التـوازن الإقليمـي، وتوفـير الأنشـطة الصناعيـة حـول المـدن الصغـيرة ، وتحويلهـا الى مناطـق جـذب بعـد توفـير التسـهيلات الضروريـة واللازمـة فيهـا.

ثانيًا: جهود التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية

يقوم القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية على دعامتين: الأولى الصناعات الاستخراجية المستندة إلى المواد)الهيدروكربونية)، والثانية الصناعات التحويلية. وقد شهد القطاع الصناعي عامة في المملكة تطورًا ملحوظًا انعكس في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق تنوع نسبي في مصادر الدخل، وذلك بفضل التوجيه والتشجيع الحكومي، الذي تمثل في تقديم حوافز عديدة للاستثمار في القطاع الصناعي مثل إنشاء صناديق الإقراض الحكومي والمدن الصناعية وإعطاء الأفضلية للمنتجات المحلية في مشتريات الدولة، هذا بالإضافة إلى اشتراك الدولة مع القطاع الخاص في تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية [٧].

ويُعد التنوع الاقتصادي من خلال الوصول إلى قاعدة إنتاجية غير معتمدة على النفط من أهم أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، لذا فقد حرصت المملكة العربية السعودية على إيجاد صناعة حديثة تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل جديدة، ودعم القوى العاملة الوطنية لإرساء قاعدة صناعية وتقنية صلبة. فالحكومة السعودية تدرك جيداً أن الموارد الرئيسة (النفطية) والتي تعتمد عليها في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية تخضع لمؤثرات خارجة عن أرادتها، كالعرض والطلب وتقلبات الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن النفط أحد أهم الموارد الطبيعية الناضبة التي لا تتجدد، لذا كان من الضروري إيجاد البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى إنتاجية الاقتصاد السعودي وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات العولمة والتقدم التكنلوجي والتقني[٨] .

ويوجد اهتمام كبير وملحوظ من قبل المملكة العربية السعودية بتأسيس مدن وتجمعات صناعية[٩] جديدة، ويتزامن هذا الاهتمام مع تقديم العديد من حوافز الاستثمار الصناعي التي تتضمن توفير التمويل والأراضي وتقديم تسهيلات الإعفاء الجمركي وبرامج تشجيع الصناعة، هذا إلى جانب الامتيازات المقدمة من

صندوق تنمية الموارد البشرية وغيرها من الحوافز الداعمة لهذا القطاع، وتتطلب إقامة ونجاح تلك التجمعات الصناعية توفر بعض العناصر الضرورية في البيئة المحيطة والتي تعتبر ضرورية ولازمة لنشأتها وزيادة فاعليتها ونشاطها وكفاءتها، ويمكن حصر هذه العوامل في أربعة عوامل رئيسية تتعلق بظروف العمل، وظروف الطلب، وإستراتيجية المنشأة، والصناعات الداعمة[١٠] .

أ- مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي

تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في الاقتصاد السعودى لما تتمتع به من مزايا في القدرة على الابتكار والمهارات التنظيمية وكذلك التعرف على حاجة الأسواق وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعد بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات للمشروعات الكبرى، كما أن لهذه الصناعات أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي أحد الروافد المهمة للنهضة الصناعية بالمملكة. كذلك فإن تسارع خطى التطورات الاقتصادية العالمية أدى إلى توجه المملكة العربية السعودية نحو تعزيز القدرات التنافسية لتلك الصناعات للعمل على تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتعلقة بتغيرات الاقتصاد العالمي [١١] . ومن أبرز الصناعات في الاقتصاد السعودي ما يلي:

- صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات.
- صناعة المنسوجات.
- صناعة الملابس وتهيئة وصباغة الفراء.
- صناعة الخشب ومنتجاته والفلين.
- صناعة المواد الكيماوية.
- صناعة منتجات المطاط والبلاستيك [١٢] .

ب- قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية

يمثل القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية أحد أبرز الخيارات المتاحة لاستثمار إيراداتها من النفط في قطاعات اقتصادية منتجة تحافظ على قيمة الإيرادات من جهة، وعلى توسيع القاعدة الإنتاجية من جهة أخرى، مما يقلل من اعتماد الاقتصاد السعودي على الاستيراد الخارجي و بالتالي يمكن أن يقلل ذلك

مـن مخاطـر التبعيـة الاقتصاديـة في مرحلـة مابعـد النفـط. هـذا ولاشـك أن تنميـة قطـاع الصناعـة مـن شـأنه المسـاعدة الفاعلـة عـلى نمـو قطاعـات الاقتصـاد الوطنـي الأخـرى. وتنقسـم الصناعـات التحويليـة السـعودية إلى قسـمين:

١- صناعـات كثيفـة اسـتخدام رأس المـال والتقنيـات الصناعيـة المتقدمـة (وهـي الصناعـات الكيماويـة الأساسـية).

٢- صناعـات تحويليـة خفيفـة كصناعـات المـواد الغذائيـة والمشروبـات، وصناعـة مـواد البنـاء والخـزف والزجـاج، وصناعـة المنتجـات البلاسـتيكية وصناعـة المنسـوجات والملابـس والصناعـات الجلديـة ومنتجاتهـا وصناعـة الـورق ومنتجاتـه، وصناعـة الأثـاث والخشـب ومنتجاتـه وصناعـة منتجـات المعـادن وغيرهـا [١٣].

وتوجـد الصناعـات التحويليـة في المملكـة العربيـة السـعودية منـذ اكتشـاف النفـط، حيـث حظيـت بدعـم حكومـي كبـير تمثـل في إنشـاء صنـدوق التنميـة الصناعيـة وإقامـة عـدد مـن المـدن الصناعيـة. وقـد بلـغ معدل النمـو السـنوي المركـب للصناعـات التحويلية خـلال الفـترة (١٩٧٠ - ٢٠١٩) حـوالي ٥,٢ ٪، وتمثـل الصناعـة التحويليـة حـوالي ١١,٩ ٪ مـن إجـمالي الناتـج المحـلي الإجـمالي الحقيقـي لعـام ٢٠١٩. وتجـدر الإشـارة هنـا إلى أن صناعـات تكريـر الزيـت تمثـل حـوالي ٢٩,١ ٪ مـن إجـمالي الصناعـات التحويليـة. لكـن يظـل نشـاط الصناعـات التحويليـة في المملكـة دون المسـتوى المأمـول، لذلـك تسـتمر الحكومـة السـعودية بدعـم أنشـطة هـذا القطـاع لتحقيـق تنميـة اقتصاديـة مسـتدامة. ووفقًـا لبيانـات مسـح النشـاط الصناعـي الصـادر عـن الهيئـة العامـة للإحصـاء لعـام ٢٠١٨، فـإن أبـرز التحديـات التـي قـد تواجـه النشـاط الصناعـي في المملكـة هـي ضعـف الطلـب، خاصـة في المنشـآت الصغـيرة ومتناهيـة الصغـر، وعـدم جـودة المـواد الخـام ونقـص المهـارات الإداريـة. وبالتـالي، فـإن توظيـف عنـاصر الإنتـاج بالشـكل الأمثـل والمتناسـب مـع المـوارد الطبيعيـة المتاحـة يسـهم بـلا شـك في النهـوض بنشـاط الصناعـات التحويليـة[١٤] .

وبعبـارةٍ أخـرى تعتـبر الصناعـات التحويليـة إحـدى الأقسـام الرئيسـية للقطـاع الصناعي السـعودي، وترجـع أهميتهـا إلى مـا يلي:

١- رفـع مسـاهمة الصناعـات التحويليـة في الناتـج المحـلي تخفـض مـن مسـاهمة قطـاع

النفـط الخـام في الناتـج المحـلي، والتشـغيل، والاسـتثمار، وميـزان المدفوعـات والموازنـة العامـة، بمـا يسـهم في تحقيـق تغيـير جـذري في البنيـان الاقتصـادي.

٢- وجـود قطـاع صناعـات تحويليـة ينتـج الجـزء الأكـبر مـن احتياجـات الاقتصـاد مـن السـلع الاسـتهلاكية والوسـيطة والإنتاجيـة، سـيعمل عـلى تعزيـز الاسـتقلال الاقتصـادي وتقليـل معـدلات اسـتيراد السـلع المصنعـة بكافـة أنواعهـا، مـما يقلـل مـن التبعيـة الاقتصاديـة للـدول الصناعيـة المتقدمـة. ٣- إن معـدل نمـو إنتاجيـة العمـل في قطـاع الصناعـات التحويليـة أسرع منـه بالقطاعـات الأخـرى، ويعـود ذلـك إلى اسـتيعابه الجـزء الأكـبر مـن التقـدم التقنـي، فضلًاعـن التدريـب والتطويـر المسـتمر للكـوادر البشريـة العاملـة في هـذا القطـاع.

٤- يُعـد قطـاع الصناعـات التحويليـة أكـثر قطاعـات الاقتصـاد القومـي ديناميكيـة. لكونـه يمتلـك القابليـة عـلى تحريـك وتحفيـز قيـام الصناعـات الأخـرى الأماميـة والخلفية، وبالتـالي تحقيـق التنويـع الإنتاجـي، وخلـق قيمـة مضافـة جديـدة.

٥- كما أن قطاع الصناعة التحويلية أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسـمالي، فالإنتاجيـة المرتفعـة لهـذا القطـاع وقابليتـه عـلى خلـق التشـابك الإنتاجـي، تـؤدي إلى رفع مسـتوى الفائـض الاقتصـادي المتحقـق في هـذا القطـاع مقارنـةً بالقطاعـات الأخـرى [١٥] .

جـ- الصادرات الصناعية السعودية

يتمثـل الهـدف مـن تنميـة القطـاع الصناعـي في الوصـول إلى قطـاع قـوي قـادر عـلى تصديـر سـلع مصنعـة ذات قيمـة مضافـة للاقتصـاد الـكلي، نظـرًا لأن القيمـة المضافـة لتصديـر السـلع المصنعـة تفـوق السـلع الأوليـة. وبالفعـل قـد نجحـت المملكـة العربيـة السـعودية في الوصـول إلى هـذه المرحلـة عـن طريـق تطبيـق سياسـات النمـو الاقتصـادي الـذي يقـوده تصديـر الصناعـات التحويليـة؛ حيـث حققـت صـادرات الصناعـات التحويليـة في المملكـة نمـوًا ملحوظًـا خـلال عامـي ٢٠١٧ م و ٢٠١٨ بنسـبة بلغـت ١٧,٦ ٪ و ١٧,٦ ٪ عـلى التـوالي. حيـث بلغـت صـادرات كل مـن صناعـة فحـم الكـوك والمنتجـات النفطيـة المكـررة وصناعـة المـواد الكيميائيـة والمنتجـات الكيميائيـة حـوالي ٨٠,٢٪ مـن إجـمالي صـادرات الصناعـات التحويليـة في عـام ٢٠١٨ م، بمعـدل نمـو بلـغ ٢٣ ٪. وقـد جـاءت السـلع الكيميائيـة عـلى رأس صـادرات الصناعـات التحويليـة، مـما يعطـي مـؤشرًا

عـلى تطـور البنيـة التحتيـة لهـذه الصناعـات كونهـا تعتمـد عـلى التكنولوجيـا المتقدمـة. وإيمانًـا مـن الحكومـة السـعودية بأهميـة الخدمـات اللوجسـتية لدعـم الصـادرات الصناعيـة، يهـدف برنامـج تطويـر الصناعـة الوطنيـة والخدمـات اللوجسـتية إلى جعـل المملكـة مركـزًا لوجسـتيًا علميًـا مـن خـلال إنشـاء منصـة للتصديـر، وإنشـاء منصـة توزيع إقليميـة، وتأسـيس شـبكة توزيـع داخليـة فعالـة لتمكـين سلاسـل التوريـد الصناعيـة والخدماتيـة[١٦] .

هـذا وتشـمل القطاعـات الصناعيـة التـي تتخصـص فيهـا المـدن الصناعيـة في المملكـة العربيـة السـعودية كلًا مـن الصناعـات الغذائيـة، المعدنيـة، الكيميائيـة، البلاسـتيكية، مـواد البنـاء، الدوائيـة، النسـيج والملابـس، الورقيـة»، ويلاحـظ أن قطـاع الصناعـات الغذائيـة أكبـر القطاعـات انتشـارًا، حيـث تتواجـد هـذه الصناعـات في ١٢ مدينـة صناعيـة مـن أصـل ١٤ مدينـة صناعيـة، يليـه قطـاع الصناعـات المعدنيـة الـذي تتواجـد منتجاتـه في ١١ مدينـة صناعيـة، ويأتـي في المركـز الثالـث قطـاع الصناعـات الكيميائيـة والـذي يلاحـظ تواجـد مصانعـه في ٩ مـدن صناعيـة، كل ذلـك يدلـل علـى الرتكيـز الكبيـر لمجالات تخصص المـدن الصناعيـة في المملكـة على هـذه الصناعـات [١٧].

ومن أهم مزايا الاستثمار في المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية ما يلي:

- وجود بنيـة تحتيـة متكاملـة وتطويـر مسـتمر لمزيـد مـن الخدمـات والمرافـق (الميـاه، شـبكات الاتصـالات المتقدمـة، أمـن صناعـي، خدمـات حكوميـة، مجمعـات تجاريـة، مجمعـات سـكنية).
- التزام الدولة بتوصيل الخدمات الرئيسية كالطرق والكهرباء.
- خدمات وأراضي صناعية بأسعار مدعومة.
- تعريفة كهربائية مدعومة للمصانع.
- فرص استثمارية يفي مجالات صناعية، سكنية، لوجستية، تجارية، خدمية، تقنية.
- مساحات ومواقع متعددة في جميع مناطق المملكة.
- تسهيلات مالية وقروض تصل إلى ٥٠ ٪ من تكلفة المشروع.

- إعفاء جمركي للمواد الخام والآلات والمعدات.
- إمكانية الاستثمار بإنشاء مباني للمصانع النموذجية (الجلاهزة) وتأجريها.
- فرص استثمارية في تطوير وتشغيل الخدمات بنظام (BOT) [١٨] .

مـما سـبق يتضح وجود اهتمـام حكومـي بدعـم القطـاع الصناعـي بالمملكـة العربية السعودية، وهـو مـا يؤكـده حجـم التمويـل المخصص لهـذا القطـاع والـذي بلـغ حتـى نهايـة عـام ٢٠٢٠ مـا يزيـد عـن حوالي ٦٤٧ مليـار ريـال سعودي، وإن كانت النسـبة الأكبـر مـن هذا التمويـل تتجـه نحـو الأنشـطة الصناعيـة التقليديـة مثـل نشـاط المنتجـات الكيميائيـة والـذي حصـل علـى حوالي ٣٩ ٪ مـن هـذا التمويـل ونشـاط تكريـر النفـط والـذي حصـل علـى حوالي ١٢.٪ وكذلك بالرغـم مـن وجـود اهتمـام ملحـوظ مـن قبـل المسـتثمرين الأجانـب بالتوجـه نحـو القطـاع الصناعـي؛ حيـث يُوجه إلى هـذا القطـاع نسـبة ٣٩ ٪ مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة بالمملكة، ولكـن يُلاحـظ أيضًـا أن تلـك الاسـتثمارات تركـز علـى الأنشـطة الصناعيـة التقليديـة مثـل نشـاط المنتجـات الكيميائيـة الـذي يسـتوعب نسـبة ٤٣ ٪ مـن هـذه الاسـتثمارات ونشـاط تكريـر النفـط والـذي يسـتوعب نسـبة ٣٧٪ منهـا .كما تكشـف المؤشـرات الاقتصاديـة للقطـاع الصناعـي عـن أهميـة المنطقـة الشـرقية كونهـا تسـتوعب نسـبة ٢٣ ٪ مـن مصانـع المملكـة، وتسـتحوذ هـذه المصانـع علـى حوالي ٥٣ ٪ مـن إجمـالي التمويـل الموجه للقطـاع الصناعـي بها، كمـا تسـتوعب المنطقـة الشـرقية نحو ٢٥ ٪ مـن العاملـن بالقطـاع الصناعـي في المملكـة [١٩].

هـذا وتؤكـد العديـد مـن التقاريـر والدراسـات التـي أُجريـت في هـذا الصـدد عـلى أن هنـاك أساسـيات لابـد مـن مراعاتهـا عنـد وضـع خطـط التنميـة الصناعيـة ومنهـا:

- اختـلاف هيكلـة الصناعـة حاليًـا عـن السـابق، سـواء مـن ناحيـة التكنولوجيـا المسـتخدمة في العمليـات الإنتاجيـة، أو الطلـب المحـلي والعالمـي عـلى مخرجاتهـا.
- مفهـوم الصناعـة واسـع وغـير متجانـس مـن حيـث الأهـداف والإسـتراتيجيات والعنـاصر الإنتاجيـة المسـتخدمة، مـما يعنـي ضرورة معرفـة الميـزة التنافسـية التـي تملكهـا كل صناعـة.
- ومـع ارتفـاع حصـة مشـاركة العديـد مـن الـدول الناميـة في القطـاع الصناعـي

العالمـي، فهنـاك سياسـات لابـد مـن أخذهـا بعـين الاعتبـار لحمايـة الصناعـات المحليـة مـن المنافسـة العالميـة.

ثالثًا: جهود التنمية الصناعية في المغرب

أطلـق المغـرب منـذ سـنة ٢٠٠٥ سياسـةً للتنميـة الاقتصاديـة ترتكـز علـى رؤيـة قطاعيـة، تواكبهـا رغبـة فـي النهـوض بالقطـاع الصناعـي، مـن خـلال وضـع ثلاثـة مخططـات خاصـة، يعـزز كل منهـا الآخـر ويكمل بعضهـا بعضـا. وشـكلت هـذه المخططـات الصناعيـة قطيعـة وعامـل تسـريع فـي نفس الوقت مقارنـة بالسياسـات المتَّبعَـة فـي الماضـي، كمـا تُعـد مبـادرات مهيكِلـةً مكَّنـت المغـربَ مـن الانخـراط فـي عملية تسـريع وتيـرة التصنيـع بهدف تعزيـز الاندمـاج بشـكل أفضـل فـي سلاسـل القيمـة العالميـة. ومـع ذلـك، وعلـى الرغـم مـن التقـدم المُحـرز والنتائـج الملموسـة التـي تحققـت في القطـاع الصناعـي بالمغـرب، إلا أن تنفيـذ هـذه المخططـات كثيـراً مـا واجَـه ولا يـزال يواجـه صعوبـات وعقبات تتعلـق بضعـف التجانـس والانسـجام مـع السياسـات العامة الأخـرى، ممـا يحـول دون بلـوغ الأهـداف المنشودة . ومن أجل اغتنـام الفـرص التـي تتيحهـا الثـورة الصناعيـة الحالية علـى الصعيـد العالمـي، وسـعياً إلـى كسـب معركـة التنافسـية المسـتقبلية، ينبغـي للصناعـة المغربيـة ألا تعتمـد فقـط علـى عامـل « تكاليف الإنتـاج» كميـزة تنافسـية رئيسـية؛ خاصةً وأن طمـوح المغـرب هـو مواكبة آخـر المسـتجدات فـي مجـال الابتـكار وأن يتخطـى الحـدود التكنولوجيـة لتقديـم عـرض صناعـي مسـتقبلي يسـتجيب للمعاييـر الدوليـة للسـوق. ويتطلـب هـذا الطمـوح بـذل جهـد غيـر مسـبوق فـي مجالـي البحـث والاسـتثمار المُنتِـج. كمـا يسـتلزم تضافـر القـوى المنتِجـة حـول سياسـة صناعيـة حقيقيـة، مـن أجـل مواكبـة التغيرات التـي تشـهدها مجالات العمل، فـي عالـم سـتتعزز فيـه مكانـة الابتـكار باعتبـاره ضـرورة ملحّـة وحيـث الفاعلـون فـي المجـال الاقتصـادي، سـواء كانـوا مهنييـن أو مقاوليـن أو أُجـراء، مطالبـون بتطويـر قدراتهـم بشـكل متواصـل مـن أجـل مواكبـة واسـتباق آثـار الموجـات المسـتمرة للتقـدم التكنولوجـي [٢٠] .

أ- قطاع الصناعات الغذائية المغربية

تعتبر الصناعة الغذائية إحدى ركائز الاقتصاد المغربي، ويضم قطاع الصناعات الغذائية أكثر من ٢٠٠٠ منشأة تعمل في أكثر من ١٨ نشاط غذائي صناعي، حيث حققت معاملات بقيمة ١١,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ ، منها ٢٥ ٪ موجهة للتصدير. وفقًا للإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٨، وفرت الصناعة الغذائية حوالي ١٦٠ ألف فرصة عمل وساهمت بحوالي ٣٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي [٢١].

وتستفيد الصناعة الغذائية المغربية من استراتيجيتين قطاعيتين في غاية الأهمية وهما: «مخطط المغرب الأخضر»و»خطة التسريع الصناعي»، كما تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة، ولا سيما في إطار صندوق التنمية الزراعية وصندوق التنمية الصناعية والاستثمار. كما أن لقطاع الصناعة الغذائية خارطة طريق خاصة به تنفذ بموجب خطة ٢٠١٧-٢٠٢١ ، ويستحوذ قطاع الصناعة الغذائية على حصة كبيرة من العرض المغربي الموجه للتصدير، بحيث يمثل تطوره فرص وإمكانات نمو اقتصادي مؤكدة، كما يتضح من خلال تطور الصادرات المغربية لعام ٢٠١٩ ؛ ويمثل تصدير المنتجات الغذائية الزراعية - باستثناء القشريات والرخويات والمحار - نحو ١٧٪ من إجمالي الصادرات، والتي بلغت٤٧, ٨٥٦ مليار درهم مقابل استيراد٤٩٦ ,٤٦ مليار درهم، وهو ما يمثل فائضاً تجاريا قدره ١٥٠ مليون درهم، و بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية خلال موسم ٢٠١٩-٢٠٢٠ حوالي ٣٩,٥ مليار درهم. ويتسم قطاع الصناعات الغذائية الزراعية بالمغرب بالتنوع الكبير، حيث تشمل التصنيفات المعمول بها للأنشطة الاقتصادية في هذا القطاع الفروع الصناعية المتعلقة بالمشروبات والفواكه والخضروات واللحوم والأسماك والألبان والمواد الذهنية والدقيق والحبوب والأعلاف الحيوانية وغيرها من المنتجات الغذائية [٢٢].

هذا وتلعب الصناعات التحويلية دورًا بالغ الأهمية في الاقتصاد المغربي، وذلك من حيث إمكانية مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات وتعظيم العائد الاقتصادي للثروات والمنتجات الزراعية فضلًا عن دورها المهم في زيادة درجة التشابك بين كافة القطاعات الاقتصادية [٢٣].

وتشير العديد من التقارير والدراسات التي أُجريت في هذا الصدد إلى أن الصناعة

المغربيـة متنوعـة حيـث تتألـف مـن مختلـف الفـروع للصناعـة التحويليـة وذلـك مـن خـلال هيـكل القيمـة المضافـة للصناعـة التحويليـة التـي تسـاهم بنسـبة لا بـأس بهـا في الناتـج المحـلي الإجـمالي بهـا.

ورغـم ذلـك فـإن قطـاع الصناعـة التحويليـة بالمغـرب يواجـه بعـض المعوقـات والتحديـات، عـلى رأسـها أن المزايـا النسـبية التـي تحظـى بهـا بعـض الصناعـات المغربيـة مهـددة بالتذبـذب والاندثـار، وذلـك بسـبب ارتباطهـا بتقلبـات أسـعار المنتجـات التـي تعتمـد عـلى التقنيـات التكنولوجيـة، ووفـورات الحجـم، التـي تسـهم في انخفـاض إجـمالي التكاليـف الإنتاجيـة لهـذه الصناعـات عنـد الانتقـال إلى مراحـل متقدمـة، هـذا بالإضافـة إلى بعـض العوامـل المتعلقـة بالإغـراق مـما يهـدد القـدرة التنافسـية لهـذه الصناعـات [٢٤]

ب- مخطـط تسريـع التنميـة الصناعيـة بالمغـرب (٢٠١٤-٢٠٢٠): خطـة تنمويـة تحفيزيـة متكاملـة

تمثـل الهـدف الرئيـسي لمخطـط تسريـع التنميـة الصناعيـة بالمغـرب في جعـل الصناعـة رافعـة تنمويـة أساسـية، وفي هـذا الصـدد تـم اسـتهداف توفـير نصـف مليـون فرصـة عمـل، نصفهـا مـن الاسـتثمارات المبـاشرة الخارجيـة ونصفهـا مـن تجديـد النسـيج الصناعـي الوطنـي، ورفـع حصـة الصناعـة في الناتـج المحـلي بتسـع نقـاط، مـن ١٤ بالمائـة إلى ٢٣ بالمائـة خـلال عـام [٢٥] ٢٠٢٠ .

وقـد تضمنـت الاسـتراتيجية الصناعيـة إنشـاء منظومـات صناعيـة مـن شـأنها خلـق ديناميـة جديـدة وعلاقـة جديـدة بـين كـبرى الـشركات والمقـاولات الصغـرى والمتوسـطة. ويهـدف هـذا التعـاون الجديـد بـين الـشركات الصناعيـة الكـبرى والمقـاولات الصغـرى والمتوسـطة إلى جعـل الصناعـة مصـدرا هامّـا للتشـغيل، وخاصـة للشـباب، وجـزءا مـن حلقـة قويـة في هـذا المجـال.

ويراعـى عنـد وضـع وصياغـة السياسـات الصناعيـة العمـل عـلى تحقيـق المنافـع الاجتماعيـة والاقتصاديـة بشـكل متـوازن، وفي إطـار إنشـاء هـذه المنظومـات الصناعيـة، تـولى عنايـة خاصـة لدفـع الاقتصـاد غـير الرسـمي باتجـاه الاندمـاج في الاقتصـاد الرسـمي، مـع وضـع آليـة متكاملـة لادمـاج المشروعـات متناهيـة الصغـر، بمـا في ذلـك وضـع إطـار ضريبـي مناسـب، بالإضافـة إلى تغطيـة اجتماعيـة ودعـم تمويـلي خـاص [٢٦].

هـذا وتتضمـن مـؤشرات الأداء الاقتصـادي المتعلقـة بركيـزة التنميـة الصناعيـة الشـاملة والمسـتدامة و»تعزيـز التنافسـية الاقتصاديـة» بالمغـرب مـا يـلي:

- الإدارة الاقتصادية الرشيدة.
- أجهزة التمكين الاقتصادي للمواقع والبنى التحتية.
- «برامج» التمكين الاقتصادي للخدمات [٢٧].

كـما تشـتمل مـؤشرات الأداء البيئـي المتعلقـة بركيـزة التنميـة الصناعيـة الشـاملة للجميـع والمسـتدامة «حمايـة البيئـة» بالمغـرب عـلى مـا يـلي:

- موقع مناسب من الناحية البيئية.
- البنية التحتية الخضراء.
- الأنظمة الخضراء.
- الإنتاج الفعال والنظيف، وإدارة الانبعاثات والنفايات [٢٨] .

لـذا تتمحـور التوجهـات الحاليـة لإعـادة النظـر في مقومـات التنميـة- خاصـةً بالمنطقـة العربيـة- في إطـار اهتـمام المجتمـع الـدولي بالتطـورات الحاصلـة مثـل تفاقـم مشـكلة البطالـة وتزايـد معـدلات الفقـر في مناطـق ودول عديـدة بالعـالم، وذلـك نتيجـةً للتغـيرات المناخيـة والأزمـات العالميـة كأزمـة الغـذاء والأزمـة الماليـة والاقتصاديـة. ولمواجهـة تلـك التحديـات والأزمـات فـإن الأمـر يتطلـب إعـادة النظـر في الركائـز الأساسـية التـي تدعـم النمـو الاقتصـادي والسياسـات التنمويـة المتعلقـة بهـا، وفي هـذا الصـدد ظهـر مفهـوم الاقتصـاد الأخـضر والـذي يُعـد مـن أهـم دعائـم وسـبل الحـد مـن الفقـر وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، بالإضافـة إلى أهميتـه في تحقيـق الربـط بـين المحـاور الثلاثـة للتنميـة المسـتدامة، وهـي الجوانـب الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة [٢٩].

رابعًا: تأثير المناطق الصناعية على البيئة ومفهوم التنمية الصناعية الخضراء

يعتـبر نشـاط القطـاع الصناعـي مـن أخطـر الأنشـطة التـي يمكـن توطينهـا داخـل المناطـق السـكنية؛ لمـا قـد يسـببه ذلـك مـن تلـوث والـذي يعـود بشـكل سـلبي عـلى النظـام البيئـي مـما يقلـل مـن قدرتـه عـلى توفـير حيـاة صـحية للمجتمـع، والـذي يحـدث نتيجـة تعظيـم هـدف الربـح للأنشـطة الصـناعية دون النظـر إلى البيئـة المحيطـة أو أيـة اعتبـارات أخـرى، وتتحـدد كميـة ونوعيـة

الملوثـــات وفقًا لنـوع الصناعـة، حيـث تختلـف مـن صناعـة إلى أخـرى، فهـي تتوقـف عـلى عـدة عوامـل مثـل (نـوع الصـناعة- حجم المصـنع – الفـترة الزمنيـة لمزاولة النشـاط الصناعي– الصـــيانة - نظام العمل بالمصـــنع - كمية الإنتاج- التقنيات المســـــتخدمة في العمليـات الصـــــناعية - نوعيـة الوقـود - المـواد الأوليـة المســـتخدمة - وجـود الوســـائل المختلفـة للحـد مـن إصـــدار الملوثـات ومـدى كفـاءة العمـل بهـا). وعـلى الرغـم مـن وجـود العـديـد مـن الجهـود والتوجهـات العـالميـة للحـد مـن التلـوث الصـناعي إلا أن حالـة البيئـة تـزداد سـوءًا بسـبب النمـو المتزايـد والســـريع في التقنيـات المســـتخدمة في الصـــناعة فيلاحـظ أن مصـانع الأسـمنت ينتـج عنهـا الجسـيمات، الدخـان، أول أكســيد الكربـون، الفلوريـدات، ومصـــانع الصـــلب ينتـج عنهـا ثـاني أكســيد الكبريـت، ومصـــافي البترول ينتـج عنها ثـاني أكســـــيد الكبريت، ضـــــباب، حمض الكبريتيك، ثالث أكســـــيد الكبريت، وصـــناعة الأســـمدة الفوســـفاتية ينتـج عنهـا الجســيمات، الفلوريـدات، والأمونيـا [٣٠].

لـذا لابـد مـن الاعتماد عـلى تخطيـط المناطق الصـناعية وفقا لبعـض الأســـــــس التـي تســـــــاعـد عـلى الحفـاظ عـلى البيئـة وحمايتهـا، وذلـك وفقـا لمعايـير متفـق عليهـا مثـل دليـل معايـير واشـــتراطات بنـاء المصـــانع ومنشـــآت الخدمـات المســـاندة بالمـدن الصـــناعية بالســـعودية والـذي حـدد أن المسـاحة المبنيـة المثـلى للمسـطح الصـناعي ٥٠ ٪ مـن المنطقـة الصـناعية، كـما أوصـت منظمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصـناعية UNIDO)) بالاهتـمام بالمســـــطحات الخضـــــراء داخـل المنطقـة الصـــــناعية وهـو ماتـم التأكيـد عليـه مـن خـلال تجـارب بعـض الـدول الناجحـة في التوجـه إلى الصـــــناعة الصـــــديقة للبيئـة مثـل فيتنـام والهنـد و كولومبيـا وكوريـا وتايلانـد والتـي بـدورهـا تقلـل مـن نســـــــب التلـوث الناتجة مـن تلـك الصـــناعات فضـلًا عـن توفـير مســاحات كـافيـة لحركـة التحميـل والتفريغ ضـــــمن حـدود قطعـة الأرض، تخصـــيص مكان لانتظار ســـيارت النقل والســـــيارت الجـاري تحميلهـا داخـل الموقـع، وبين المدخـل الرئيســـــي للمبنى ومداخـل ومخـارج العـمال والموظفـين، وتوفـير ممـرات مشـــاة آمنـة ومناســـبة ومحـددة بـين مواقـف السـيارات وأرصفـة الشـوارع [٣١] .

الصناعة الخضراء

تُعرف الصناعة الخضراء بأنها «تلك الصناعة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الانسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية، من خلال الاستثمار الامثل للموارد المتجددة والحد من المخلفات، إعادة الإستخدام واعادة التدوير للتقليل من التأثير السلبى على الصحة والبيئة وتحسين كفاءة الطاقة، مما يؤدى إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك الحد من انبعاثات غازات الدفيئة اعتمادا على استخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة [٣٢] .

ويُعد الانتقال نحو التنمية الصناعية الخضراء عنصراً أساسياً في التصدي لانبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الصناعة في المستقبل والتى تؤدى الى زيادة تقلبات المناخ وتغيراته ويشير تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPPC)، المتعلق بالسيناريوهات المستقبلية للإنبعاثات بحلول العام ٢٠٣٠ ستتراوح تقديرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المترتبة عن القطاع الصناعي حوالي ١٤ جيجا طن (بما فى ذلك استخدام الكهرباء). ومن ناحيةٍ يتعرض المناخ للتغير بحسب الأنماط غير المستدامة للتنمية الصناعية، ومن ناحيةٍ أخرى قد تملك سياسات التكيف مع تغير المناخ تأثيراً إيجابياً على التنمية الصناعية فى جعلها تنمية مستدامة.

أهمية الصناعة الخضراء:

عند سعي المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، فإنها وخلال أدائها لنشاطها قد تُحدث مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، على سبيل المثال) وفي ظل تزايد الاهتمام بقضايا البيئة ومشكلاتها، وأهمية تحقيق الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية من خلال مفهوم التنمية المستدامة التي تدعو لتحقيق تنمية اقتصادية تفي بحاجات الحاضر وتلبي متطلبات الأجيال القادمة، فقد أصبح من الضروري التفكير في حلول وأساليب صديقة للبيئة؛ لذا كانت الحاجة إلى تبني مفهوم الصناعة الخضراء ضمن آليات التوجه للاقتصاد الأخضر الذي يُعد أحد الأوجه الجديدة للاقتصاد الحديث المحافظ على البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة. والهدف من ذلك هو تعزيز الترابط بين النشاط الاقتصادي , والبيئة والتنمية المستدامة

وذلـك باعتـماد سياسـات اقتصاديـة فاعلـة للحفـاظ عـلى البيئـة والحـد مـن تدهورهـا نتيجـة التغـيرات المناخيـة التـي باتـت تهـدد الصحـة والحيـاة بصـورة عامـة لمـا ينجـم عنهـا مـن كـوارث طبيعيـة مختلفـة, والسـعي للحـد مـن آثـار الفقـر الآخـذة بالزيـادة في الكثـير مـن البلـدان, وذلـك مـن خـلال توفـير فـرص العمـل اللائـق وتحقيـق الحـد الأدنى مـن مسـتوى المعيشـة الـذي يحفـظ كرامـة الإنسـان وحقـه في العيـش الكريـم بأمـن وسـلام بعيـداً عـن ويـلات المجاعـات والأمـراض والأوبئـة الفتاكـة, واسـتخدام مصـادر الطاقـة الجديـدة والمتجـددة التـي لا تلحـق أضراراً بالبيئـة وصحـة الإنسـان.

لذا يمكن إيجاز أهمية التحول لاعتماد آليات الصناعة الخضراء فيما يلي:

- الاستخدام الكفء للمواد الخام والموارد الطبيعية.
- الحد من المخلفات الصلبة والسائلة.
- إعادة استخدام المخلفات الصناعية.
- استبدال المواد الخطرة الداخلة فى الصناعة بمواد أقل سمية وخطورة.
- التوافق بين الإنتاج والتكنولوجيا بما يتوافق مع المعايير البيئية العالمية.
- فتح مجالات جديدة في الاستثمارات الخضراء.
- إنشاء الأعمال التى تمنح خدمات فى الإنتاج الأنظف وتراعى المعايير البيئية.
- توفير بيئة صحية للأجيال الحاضرة والقادمة.
- خفـض الانبعاثـات الكربونيـة بمـا يسـهم في الحد من ظاهـرة الاحتبـاس الحراري.

الطريق نحو التنمية الصناعية الخضراء:

يشمل تطبيق آليات التنمية الصناعية الخضراء ما يلي:

- «تخضـير» الصناعـات القائمـة مـن خـلال تحسـين كفـاءة اسـتخدام المـوارد مـما يـؤدى إلى زيـادة الإنتاجيـة وتحسـين الكفـاءة الاقتصاديـة والقـدرة التنافسـية.
- خلـق صناعـات جديـدة «خـضراء» تسـتهدف التوسـع في تطبيـق التكنولوجيـا البيئيـة مثـل المصانـع التـى تعمـل فى إنتـاج وحـدات الإسـتفادة مـن الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح والكتلـة الحيويـة، وذلـك بالإضافـة إلى الخدمـات البيئيـة مثـل الإستشـارات فى مجـال ترشـيد الطاقـة وتحسـين نظـم تـداول المـواد الكيميائيـة.
- كـما يُعـد الإنتـاج الأنظـف اسـتراتيجية وقائيـة لحمايـة البيئـة مـن الملوثـات

الصناعية قبل حدوثها، عن طريق تطبيق مستمر لإستراتيجية وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق والخدمات، وتهدف إلى زيادة الكفاءة وتقليل المخاطر التى تلحق بصحة الإنسان وبالبيئة [٣٣] .

وهكذا تمثل الصناعة الإيكولوجية ذات أهمية في تخطيط المناطق الصناعية حيث أنها تجمع بين تخطيط المناطق الصناعية والحفاظ على البيئة خاصة وأن التوجهات العالمية والمحلية الحالية ارتكزت على أهمية الحفاظ على البيئة والتقليل من التأثيرات السلبية عليها.

وبعبارةٍ أخرى يمكن القول أن العمل على تحقيق التقدم والرقي وبلوغ زيادات في معدلات التنمية، وإحداث تقدم ملحوظ في مستويات الرفاهة المعيشية يُعد مسعى كل الدول باختلاف مستواها التنموي، وهذا التقدم من شأنه إحداث العديد من الأضرار والمخاطر نتيجة الاستخدام غير الرشيد للموارد المتاحة واستنزافها، مما أدى بالحكومات إلى التفكير الجدي والعلمي في البحث عن الحلول بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات حماية البيئة، في إطار ما يُعرف بالتنمية المستدامة [٣٤] .

وختامًا تجدر الإشارة إلى ضرورة صياغة وتحفيز السياسات المساندة للقطاع الصناعي، وذلك من خلال العمل على إتاحة التمويل اللازم ومساندة تأسيس صناديق خاصة لدعم هذا القطاع، تطوير الأطر التشريعية الداعمة لتطوير القطاع الصناعي، وزيادة حوافز تعزيز الاستثمار الصناعي فى قطاعات أو مناطق جغرافية بعينها، بما في ذلك تطوير منظومة حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي لدعم نقل التكنولوجيا الصناعية وتعظيم الصادرات الصناعية، دعم نظم التعليم والتعلم مدى الحياة لتوفير العمالة الماهرة فى القطاع الصناعي، والتوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات فى التعليم والتدريب الفنى والمهني.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تنويع الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات المختلفة إلى مرحلة الصناعات الوسيطة والنهائية والمتخصصة وذلك نظرًا لما يؤدي إليه هذا الارتقاء من زيادة مضطردة في القيمة المضافة وهو ما يعكس مدى استفادة البلدان من ثرواتها الاقتصادية.

المراجع والهوامش

١- ساره ناصر، « قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية»، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، أكتوبر، ٢٠٢٠، ص ١.

٢- ماهر صبري، « سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي و اثرها على استقرار العمالة»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع و الثلاثون، ٢٠١٣، ص ٣٤.

٣- ساري نصر الدين، « إستراتيجيات التوطين الصناعي وإستدامة المناطق الصناعية دراسة تحليلية لتجربتي الصين والدنمارك وسبل الإستفادة منها في الجزائر»، مجلة دراسات اقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلد (١٢)، العدد الأول، الجزائر، ٢٠١٨، ص ١٠٤.

٤- ياسر إبراهيم، « الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الصناعية في تحسين التوزيع المكاني للسكان في مصر مع التركيز على أهم الأنشطة الإنتاجية للصناعات التحويلية في مصر»، المجلة العربية للإدارة، المجلد (٤٠)، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠٢٠، ص ص ١٩١- ١٩٢.

٥- ساري نصر الدين، « إستراتيجيات التوطين الصناعي وإستدامة المناطق الصناعية دراسة تحليلية لتجربتي الصين والدنمارك وسبل الإستفادة منها في الجزائر»، مرجع سابق، ص ٣٨.

٦- المرجع السابق، ص ٣٩.

٧- أحمد أبو اليزيد، « فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ٢٠٢١، ص ٦٤.

٨- عبد الكريم بن خلف، « القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلية مكانية»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٢١٩.

٩-بمعنى تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، وبحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية.

١٠-تقرير غرفة الشرقية حول « آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية»، مركز المعلومات والدراسات، قطاع الشئون الاقتصادية، ٢٠١٨، ص ٢٢.

١١-ثائر محمود، « استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

مـع إشـارة إلى تجربـة العـراق»، مجلـة جامعـة الأنبـار للعلـوم الاقتصاديـة والإداريـة، المجلـد الخامس، العـدد (١٠)، ٢٠١٣، ص ١٣٧.
١٢-لمرجع السابق، ص ص ١٣٩- ١٤٠.
١٣-سـامي صـلاح، « أهميـة الصناعـات التحويليـة السـعودية: دراسـة جغرافيـة تحليليـة»، مجلـة جامعـة الملـك عبدالعزيـز « الآداب والعلـوم الإنسـانية»، المجلـد (٢٠)، العـدد (٧)، ٢٠١٢، ص ١٠٩.
١٤- سـاره نـاصر، « قيـاس إنتاجيـة نشـاط الصناعـات التحويليـة في المملكـة العربيـة السـعودية»، إدارة الأبحـاث الاقتصاديـة، مرجـع سـابق، ص١.
١٥- أحمـد أبـو اليزيـد، « فرضيـات كالـدور ودور الصناعـات التحويليـة في النمـو الاقتصـادي بالمملكـة العربيـة السـعودية»، مرجـع سـابق، ص ٦٤.
١٦- سـاره نـاصر، « قيـاس إنتاجيـة نشـاط الصناعـات التحويليـة في المملكـة العربيـة السـعودية»، مرجـع سـابق، ص ١٤.
١٧- تقريـر غرفـة الشرقيـة حـول « آفـاق تطبيـق التجمعـات الصناعيـة وتأثيره عـلى التوطـين الصناعي في المملكـة العربيـة السـعودية»، مرجع سـابق، ص ٣٨.
١٨- المرجع السابق، ص ٣٨.
١٩- المرجع السابق، ص ٧١.
٢٠- تقريـر المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي حـول « تغيـير النمـوذج المعتمـد مـن أجـل بنـاء صناعـة دينامية في خدمـة تنميـة مطـردة ومدمجـة ومسـتدامة»، المغـرب، ٢٠١٧، ص ١١.
٢١- دليـــل المستثمـــر في قطـــــاع الصناعـــــات الغذائية بالمغرب، فبراير، ٢٠٢١، ص ٨.
٢٢- المرجع السابق، ص ٩.
٢٣- احمـد نصـير، « الصناعـة التحويليـة كخيـار اسـتراتيجي للتنويـع الاقتصـادي في الـدول العربيـة «، مجلـة الدراسـات الاجتماعيـة والإنسـانية، المجلـد (١٢)، العـدد الثـاني، الجزائـر، ٢٠٢٠، ص ٤٤.
٢٤-المرجع السابق، ص ٤٤.
٢٥-الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة، المغرب، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢.
٢٦- المرجع السابق.
٢٧- تقريـر منظمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصناعيـة حـول « المبـادئ التوجيهيـة الدوليـة للمناطـق الصناعيـة»، نوفمـبر، ٢٠١٩، ص ٢٣.
٢٨- المرجع السابق، ص ٢٣.
٢٩-تقريـر اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـربي آسـيا (الإسـكوا) حـول الاجتـماع التحضـيري الإقليمـي العـربي لمؤتمـر الأمـم المتحـدة للتنميـة المسـتدامة (ريـو +٢٠) تحـت عنـوان « الاقتصـاد

الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١، ص ١.
٣٠- وسام مصطفى، « التخطيط البيئي للمناطق الصناعية في مصر»، مجلة الهندسة، كلية الهندسة، جامعة الفيوم، المجلد (الرابع)، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص ٥٨.
٣١- المرجع السابق، ص ٥٩.
٣٢-تقرير جهاز شئون البيئة حول «تنمية المناطق الصناعية»، الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة، جمهورية مصر العربية، نوفمبر، ٢٠٢٢، ص١.
٣٣- المرجع السابق، ص١.
٣٤-حمداني محمد، « استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر»، مجلة علوم إنسانية، العدد (٤٥)، الجزائر، ٢٠١٠، ص ص ١-٢.